الأنباء
الجمعة 11 اكتوبر 2013

تُصرف لولي الأمر خلال سبتمبر من كل عام من الاحتياطي العام للدولة

عسكر العنزي: 100 دينار نقداً لكل طالب في المدارس

الأسعار أصبحت بداية العام الدراسي مناسبة غير سعيدة على معظم الأسر الكويتية

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة طالب فيه بأن تصرف الدولة منحة 100 دينار نقدا لكل طالب كويتي في المدارس، وتصرف المنحة لولي امر كل طالب كويتي خلال شهر سبتمبر من كل عام وتصرف مخصصات المنحة من الاحتياطي العام للدولة.

وقال عسكر في اقتراحه إنه في ظل غلاء المعيشة وجنون الأسعار أصبحت بداية العام الدراسي مناسبة غير سعيدة على معظم الأسر الكويتية لانها تستهلك جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة خاصة الأسر التي لديها أكثر من ثلاثة او أربعة أو خمسة طلاب في المدارس الحكومية.

وأضاف: بات دخول المدارس كارثة كبيرة كل سنة تحل بميزانية الآلاف من الأسرة الكويتية فالكثير من المواطنين وأسرهم يعانون من غلاء المعيشة وليس عندهم الدخل او المال الذي يكفي لشراء لوازم المدرسة لأولادهم جميعا من ملابس وكتب وأدوات دراسية وغيرها.

لذلك بات على الحكومة دور اجتماعي بتخصيص منحة سنوية تصرف لكل طالب قبيل بدء العام الدراسي سنويا وستكون لفتة ومبادرة طيبة من الحكومة تجاه الشعب.. تخفف من هذا الضغط النفسي والعصبي والمادي الكبير الذي تتعرض له آلاف الأسر الكويتية.

وإذا علمنا أن عدد الطلاب والطالبات في المدارس الحكومية نحو 300 ألف طالب وطالبة فسنعرف أن المبلغ المطلوب سيكون في حدود 30 مليون دينار، وهو مبلغ زهيد إذا قورن بميزانية الدولة التي حققت فائضا كبيرا في آخر ميزانية وهي 2013/2012 وبلغ الفائض اكثر من 12 مليار دينار، وسيكون لهذه اللفتة من الحكومة عظيم الأثر على نفوس أهل الكويت.

مع العلم ان صرف منح ومساعدات نقدية لمساعدة الأسر على توفير مستلزمات المدارس ليس بدعة، بل هو نظام اجتماعي مطبق في الكثير من البلدان الأوروبية وأميركا.

أكد ضرورة محاسبة الوزراء في دور الانعقاد المقبل

عادل الخرافي: هروب بعض الوزراء لا يعني عدم قدرتنا على ملاحقتهم

أكد عضو مجلس الامة عادل الخرافي ان هناك وزراء في الحكومة من الضروري محاسبتهم في دور الانعقاد القادم وذلك لتقاعسهم تجاه مسؤولياتهم وواجباتهم بينما هناك من الوزراء من يستحق الثناء والشكر على جهوده ومد يد التعاون مع نواب الأمة.

وقال الخرافي هناك من يعتقد انه غير خاضع للرقابة والمساءلة القانونية، مؤكدا ان هروب بعض الوزراء من وزاراتهم لا يعني عدم القدرة على ملاحقتهم ان ثبت ان هناك تجاوزات حدثت في عهدهم وخلال توليهم للحقائب الوزارية.

واشار الى انه لا بد من ان يكون الوزراء على قدر كبير من المسؤولية وان يكون هدفهم الاصلاح من اجل هذا البلد وشعبه لتحقيق المصلحة العامة من مشاريع وقوانين وانجازات، لافتا الى ان المواطن قد سئم سياسة الحديث عن مشاريع وانجازات وقوانين دون الجدية في تحقيقها على ارض الواقع.

واضاف: من المفترض ان يكون ترشيح الوزراء نابعا من مبدأ الكفاءة والمهنية وسنوات الخبرة بعيدا عن المحاصصة والترضيات والمجاملات، مشيرا الى ان التلويح بالاستجوابات من قبل بعض النواب لم يأت من فراغ وانما نابع من عدم القدرة على ادارة الوزارة وشؤون الدولة، متمنيا ان يكون دور الانعقاد المقبل هو بداية وجود حكومة جادة في حل اغلبية القضايا، وعلى رأسها السكنية والتعليمية والصحية وتشريع بعض القوانين التي اغلب ما يكون المواطن بامس الحاجة اليها.

واوضح ان المساءلة واجبة في حال عدم وجود خطة وبرنامج حكومي في القضايا الأولوية وخاصة السكنية والتعليمية والصحية والتي من المفترض ان تكون الحكومة جادة بهذا الشأن بالتنفيذ اضافة الى المشاكل والعراقيل التي ترتبط بالتنمية مثل الطرق والكهرباء وشبكات الصرف الصحي والبنية التحتية.

م. عادل الخرافي

دعا إلى أن يشتمل على قضايا الإسكان والصحة والتعليم والتوظيف والبطالة

الحويلة : سرعة تقديم الحكومة برنامج عمل متكامل تتلافى فيه أخطاء الحكومات السابقة

طالب النائب د. محمد الحويلة بسرعة تقديم برنامج عمل الحكومة استناداً للمادة 98 من الدستور التي نصت بشكل واضح على أن تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها ، موضحا أن هذا البرنامج يجب أن يكون متكاملا ويضم كل القضايا الرئيسية.

وقال الحويلة في تصريح صحافي ان الحكومة عليها أن تستفيد من تجارب الحكومات السابقة وتتلافى أخطاءها وسلبياتها، حيث ان الحكومات السابقة أخفقت في تقديم برامج عمل ناجحة وشفافة وقابلة للتطبيق مما أدى الى توتر في العلاقات بينها وبين المجالس النيابية. وأشار الحويلة الى أن أهم القضايا التي يتم تداولها والحديث حولها يجب أن يتضمنها برنامج عمل الحكومة وأبرزها قضايا الإسكان و الصحة والتعليم والتوظيف والبطالة والقضايا الاقتصادية وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين وزيادة دخلهم الشهري وقيام نظام رقابي صارم على الأسعار والحد من زيادتها وتفعيل القوانين المتعلقة بالبنوك والشركات الاستثمارية ، والمواطن يأمل ان تكون المرحلة المقبلة مرحلة عمل وانجاز وتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذا الأمر لا يأتي إلا بتقديم الحكومة لبرنامج عمل متكامل وشامل ويتفق معها المجلس على اولوياتها.

وطالب الحويلة الحكومة بأن تضع خلال الفترة المقبلة المعالجة اللازمة تجاه أزمة البطالة التي وصلت إلى نحو 20 ألف عاطل عن العمل ، إضافة إلى عدد كبير من المسرحين من القطاع الأهلي ، مستنكراً أن تصل هذه الأرقام في دولة كثافتها السكانية صغيرة جداً مقارنة بالدول الأخرى ، والمطلوب أن يتم تطبيق العمل بقانون دعم العمالة الوطنية وتوظفيها في القطاع الأهلي.

وختم الحويلة بالقول: اننا في مجلس الأمة سنتابع الخطوات الحكومية تجاه القضايا التي تهم المواطنين ومدى التزام برنامجها بما يطمح إليه المواطن ، والمجلس يمد يد التعاون الى الحكومة ويأمل من الحكومة ان تتعاون معه وان تتبنى القضايا التي تهم المواطنين وتمس حياتهم ويكون هناك اتفاق على القوانين والمشاريع التنموية .

د. محمد الحويلة

الحريجي يقترح إعادة العمل في المصفاة الرابعة لتخفيض تكلفة توليد الكهرباء

تقدم النائب سعود الحريجي باقتراح برغبة قال في مقدمته: وفق مصادر مسؤولة، فإن الهدر المالي في استهلاك الكهرباء وصل أرقاما فلكية غير مسبوقة في تاريخ الكويت، فكلفة الإنتاج تصل 3,2 مليارات دينار، فيما التسعير يكاد لا يساوي 160مليونا، أي ان الهدر يزيد على 95٪ بفعل تسعيرة هي الأدنى عالميا.

وفي مقارنة خليجية، نجد ان التسعيرة محليا هي الأدنى أيضا، والكويت الدولة الوحيدة في مجلس التعاون التي لا تعتمد السعر التصاعدي مع ازدياد الاستهلاك، فهي نحو فلسين محليا فيما تصل في السعودية وعمان ودبي الى 20 و22 و30 فلسا على التوالي عند أعلى سعر لشريحة كبار المستهلكين، وتؤكد تقارير دولية ان الهدر يصل الآن 10٪ من إنتاج النفط وسيصل الى 20٪في عام 2017، إذا لم تستدرك الدولة هذا المنحدر الكارثي الذي سيلتهم 600 ألف برميل لزوم إنتاج الكهرباء مع المدن السكنية الجديدة ودخول محطات جديدة حيز الانتاج.

وتشير الإحصاءات إلى أن كلفة الكيلوات المبيعة للمستهلك بفلسين هي الآن 38 فلسا وستصل الى 50 فلسا في الأعوام المقبلة، فزيادة الحمل الكهربائي الأقصى محليا 8٪ مقابل 2٪ إلى 3٪ للمتوسط العالمي، تكلفة مالية باهظة تتحملها الدولة نتيجة دعمها المرتفع لتوفير الخدمة الكهربائية، هي الأعلى عالميا بحسب البنك الدولي، فالدولة تدفع حاليا 38 فلسا لتوفير كل كيلو وات من الطاقة الكهربائية، في حين أن رسوم الخدمة ثابتة على المستهلك منذ عام 1966، حيث يتحمل المستهلك فلسين فقط عن كل كيلو وات رغم كل ما شاهدته تلك السنوات من زيادة في الاستهلاك، نتيجة تطور عدد السكان والتوسع العمراني.

وزادت بشكل مطرد لأعباء التكلفة المالية على الدولة لاسيما مع اعتمادها في توليد الكهرباء على النفط، وخسارة الدولة لـ 10٪ من إنتاجها لاستخدامه في هذا الغرض، تمتلك الكويت حاليا 7 محطات لتوليد الكهرباء، يبلغ إجمالي طاقتها 13,23 ألف ميغاوات، في حين أن الاستهلاك السنوي للكهرباء يبلغ 11 ألف ميغاوات تقريبا في الوقت الحالي، وهو مرشح بحسب الدراسات المتخصصة إلى الارتفاع تدريجيا ليصل إلى 25 ألف ميغاوات بحلول عام 2030.

وتتحدث تقارير اخرى عن زيادة مقدارها 3,5٪ سنويا في استهلاك الكهرباء بالكويت خلال الأعوام المقبلة.

وطالب الحريجي في اقتراحه بالآتي: العمل على تغيير المزيج المستخدم في توليد الطاقة، بأن يشكل الغاز المسال الجزء الأكبر من هذا المزيج، لتقليل تكلفة إنتاج الكهرباء، وتحرير كميات من النفط يمكن تصديرها والاستفادة من بيعها بأسعار الأسواق العالمية، إعادة العمل في المشروع المعطل المصفاة الرابعة، ترى مصادر أن تنفيذه قد يخفض تكلفة توليد الكهرباء، ذلك أنه سيخفض مصاريف التشغيل من خلال الحد من تكلفة صيانة المعدات، كما أن الوقود المستخرج من المصفاة سيكون أقل في نسبة الشوائب التي تعرض محطات توليد الكهرباء الحالية إلى ارتفاع تكلفة أعمال الصيانة، فضلا عن تخفيضه لمصاريف الوقود المستخدم، حيث سيوفر الوقود المستخلص من المصفاة من كميات النفط التي يتم حرقها لتوليد الكهرباء حاليا، كما سيؤدي إلى الاستغناء عن استيراد الغاز الطبيعي المسال المستخدم في هذا الغرض، إقامة مشاريع بديلة لتوليد الكهرباء مثل الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، ذلك ان الحاجة تبدو ملحة أكثر من أي وقت مضى للمضي قدما في هذه المشاريع بهذا الاتجاه من شأنها أن تخفف الضغط على مصدر الدخل الرئيسي للدولة مستقبلا، وبالتالي تخفض من كلفة توليد الكهرباء عليها بشكل ملحوظ، واعتماد التسعير التصاعدي لتعريفة الكهرباء على المستخدمين، عبر تقسيمهم إلى شرائح حسب كمية استهلاكهم للكهرباء.

سعود الحريجي

نواب يقترحون إعفاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي من أحكام قانون المناقصات العامة

قدم النواب أسامة الطاحوس ود.عبدالكريم الكندري وعسكر العنزي وطلال الجلال اقتراحا بقانون بشأن اضافة مادة جديدة برقم 7 مكررا الى القانون رقم 63 لسنة 1982 في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي طالبين اعطاءه صفة الاستعجال، وجاء الاقتراح كالتالي:

مادة أولى: يضاف الى القانون رقم 63 لسنة 1982 المشار اليه مادة جديدة برقم 7 مكررا نصها الآتي:

مادة 7 مكررا: استثناء من احكام القانون رقم 63 لسنة 1998 المشار اليه تعفى الهيئة من احكام قانون المناقصات العامة ومن الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة حتى تاريخ 2016/3/31.

مادة ثانية: يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون باضافة مادة جديدة برقم 7 مكررا الى القانون رقم 63 لسنة 1982 في شأن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، كما يلي

صدر القانون رقم 63 لسنة 1982 بانشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ومنذ انشاء الهيئة وهي تسعى الى تخفيف اهدافها بالمشاركة المتجددة مع جامعة الكويت في استيعاب الاعداد المتزايدة والمضطردة سنويا من اعداد الطلبة خريجي الثانوية العامة وغيرها من المعاهد الدراسية.

وتأهيل اعداد الخريجين المتزايدة في دعم الخطة الوطنية بالعمالة الفنية المدربة والمتخصصة في مختلف المجالات كرافد اساسي لعملية التنمية.ولما كانت الهيئة قد واجهت خلال الآونة الاخيرة العديد من المعوقات المتمثلة في الحصول على موافقات الجهات الرقابية لتنفيذ مشاريعها بتنفيذه والتقيد بها دون إدراج أو إضافة أي شروط إضافية.

وإلا عد ذلك مخالفة لتصحيح تطبيق القانون.

ولما كانت الوزارة قد أضافت إلى هذه الشروط شرطا إضافيا مقتضاه حصول المعلم المخاطب بها على تقدير كفاءة ممتازة سنتين متتاليتين سنوات.

وهو شرط لم يتطلب القانون الجمع بينه وبين الشروط الأخرى، الأمر الذي ترتب عليه اساءة الوضع الوظيفي لأعداد كبيرة من المعلمين. وطالب الطاحوس بتزويده بالسند أو المبرر القانوني أو العملي الذي استندت إليه الوزارة في إضافة شرط توافر تقدير الكفاءة للسنتين السابقتين، مع سائر الشروط المحددة بالقانون؟ مع بيان عدد المعلمين المتضررين من هذا الشرط؟ والإجراءات التي اتخذتها أو تزمع الوزارة اتخاذها لتصحيح إجراءاتها للتطبيق الصحيح للقانون؟

ومن جانب آخر، سأل الطاحوس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي قال في مقدمته ان الشركات النفطية تقوم بالاهتمام بالعمالة الوطنية من خلال تطويرها وإعطائها الفرصة لها للتدريب والترقية من خلال برامج إحلال طموحة إلا أنه يلاحظ في الشركة الكويتية لنفط الخليج عدم توافر هذه البرامج وعدم الاهتمام بالعنصر البشري فقد صدر تعميم بتاريخ 18 /8 /2011 رقم 11 /2011 وتعميم بتاريخ 25 /7 /2013 رقم 16 /2013 وتعميم بتاريخ 18 /9 /2013 رقم 21 /2013 ومن الملاحظ بهذه التعاميم ان غالبية من تم تعيينهم كأعضاء منتدبين هم من خارج الشركة، وقد كان يفترض من باب العدالة والإنصاف ان تكون الأولوية للعاملين في الشركة كما هو متبع في باقي الشركات النفطية على إتاحة الفرصة لترقية وتعبئة هذه المناصب من داخل الشركة وذلك لكسر الجمود الوظيفي وإعطاء الفرصة لمن هم دونهم في المناصب في التنافس لتعبئة تلك الشواغر وبمعنى آخر ان تعبئة وظيفة عضو منتدب داخل الشركة يترقى فيها اربعة مديرين يترتب عليها اتاحة الفرصة لترقية ما يعادل مجموعه 42 وظيفة حرمت منها العمالة الوطنية والذي بدوره يؤصل الجمود الوظيفي بالشركة ويولد الاحباط لدى العاملين والشعور بعدم الانصاف.

وطالب إفادته بالآتي:

1ـ ما الأسباب الرئيسية التي دعت إلى الترقيات سالفة الذكر من خارج نطاق الشركة الكويتية لنفط الخليج؟

2ـ وهل توجد حالة مماثلة بالقطاع النفطي لشركة يتم اختيار معظم اعضائها المنتدبين من خارجها مع تزويدنا بما يثبت ذلك من قرارات التعيين؟ الرجاء ذكر اسم الشركة ان وجدت مع اسماء الأعضاء المنتدبين المرقين؟

3ـ ما الآلية المتبعة لاختيار اعضاء منتدبين للشركة المذكورة؟

4ـ ما الأسباب في عدم ترشح اي من المديرين الحاليين لتلك المناصب مع تزويدي بنسخة من السيرة الذاتية لجميع المديرين؟

5ـ ما الأسباب التي حالت دون ترقية اي منهم؟

6ـ تزويدي بجميع الشواغر المتوافرة بالشركة وعملياتها حتى تاريخ توجيه السؤال وخصوصا المديرين ورؤساء الفرق؟ وما آلية ملء هذه الشواغر؟ وهل هناك نية لملء هذه الشواغر من خارج الشركة؟

7ـ تزويدي بقرار تشكيل اللجان لاختيار المرشحين لهذه الشواغر؟ مع تزويدي بنسخة من السيرة الذاتية لأعضاء اللجنة؟ وما آلية عمل هذه اللجان مع نسخة من التقرير النهائي للجنة؟

8ـ تزويدي بنسخة من استراتيجية الشركة لتطوير العمالة الوطنية ان وجدت مع ابداء اسباب عدم وضع استراتيجية او خطة؟

د. عبد الكريم الكندري

طلال الجلال

اسامة الطاحوس

الطاحوس للحجرف: ما السند القانوني في التعديل على قانون منح مكافآت وبدلات لأعضاء الهيئة التعليمية في «التربية» و«الأوقاف»؟

وجه النائب أسامة الطاحوس سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف قال في مقدمة سؤاله: صدر القانون رقم 28 لسنة 2011 بشأن منح مكافآت وبدلات لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بهدف الوفاء لأعضاء الهيئة بما يبذلونه من جهد ومثابرة في أداء مهامهم العلمية وتربية النشء وممثلا في حرص الدولة على دعم هذه الفئة الوظيفية المتميزة وتوفير وكفالة مستوى معيشي يتناسب مع ما يقومون به من أعمال. وتحقيقا لوضع الضوابط والشروط المحددة لشغل الوظائف المختلفة اقترن القانون في الجدول رقم (1) بمسميات ووظائف التعليم العام وشروط شغلها ومكافأة المستوى الوظيفي والمكافأة التشجيعية وبدل التدريس.

وجاء تحديد المستوى (د) أن يكون شاغلها حاصلا على مستوى مؤهل جامعي تربوي أو ما يماثله + سنة خبرة، دبلوم تربوي أو ما يماثله + 4 سنوات خبرة.

ومع وضوح هذه الشروط بالجدول المشار إليه والذي يعد جزءا لا يتجزأ من أحكام القانون.

بما يلزم الجهات المختصة

العازمي لإنشاء مراكز متكاملة للكشف المبكر عن مرض السرطان

اقترح النائب حمدان العازمي إنشاء مراكز متكاملة للكشف المبكر عن مرض السرطان خلال ثلاث سنوات من إقرار هذا القانون، على أن يقدم المستشفى لمرضاه الخدمات الطبية.

وقال العازمي في مقترح برغبة تقدم به إن ارتفاع الإصابة بمرض السرطان في الكويت يستوجب الوقوف والحذر من شبح القاتل المبكر الذي يصيب النساء أكثر من الرجال حيث سرطان الثدي يحتل المركز الأول في أمراض السرطان للنساء في الكويت، حسب تقرير قسم الإحصاء بمركز الكويت لمكافحة السرطان، والذي أشار إلى ان عدد الإصابات في عام 2010 بين السيدات الكويتيات بلغ 244 حالة، بمعدل قياس العمر 61,8 لكل مائة ألف، كما بلغ عدد الإصابات لغير الكويتيات 196 إصابة، بمعدل قياس العمر 40,2 لكل مائة ألف.

واضاف بالرغم من أن مرض السرطان من أخطر الأمراض وبات يثير القلق وأصبح يستدعي تضافر جهود الجميع للحد من انتشاره بهذا الشكل الخطير فان الكشف المبكر عن سرطان الثدي يحقق نسب شفاء مرتفعة تصل إلى 80٪، وهذا الأمل في الشفاء يتطلب إنشاء مراكز متكاملة للكشف المبكر عن مرض السرطان، لذا أتقدم باقتراحي هذا.

وأشار المقترح إلى أن تقوم بلدية الكويت بتخصيص وتجهيز الأرض اللازمة شرط ألا تقل مساحة المراكز عن 100 ألف متر مربع، فضلا عن تخصيص ميزانية خاصة لانجاز هذه المراكز على أن يعهد إلى وزارة الأشغال – وفقا للقوانين المعمول بها.

ودعا العازمي إلى القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المراكز في مراحلها المختلفة حتى الانتهاء منها وتسليمها إلى وزارة الصحة خلال المدة المذكورة، مطالبا وزارة الصحة بالاستعانة بالكوادر والخبراء الأجانب والمتخصصين وبيوت الخبرة العالمية بجانب الكوادر الوطنية، من اجل تصميم المبنى وتجهيزه لكي تتماشى تصميمات المراكز مع المواصفات العالمية.

وشدد على أهمية توفير الكوادر البشرية والمختبرات والأجهزة والمعدات الطبية اللازمة المطلوبة، بالإضافة إلى طاقة استيعابية من أسرة تتناسب مع المرضى المتوقع ترددهم على المراكز، وتنظيم دورات تثقيفية لنشر التوعية بمرض السرطان بين المواطنين بهدف الكشف المبكر عن المرض.

حمدان العازمي